THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــــان
الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

"اللجنة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2023/02/21

السيد الرئيس،

اود بداية أن أتوجه لكم ولأعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم، وأن أعرب عن تطلعنا للتعاون والتنسيق معاً لإنجاح عمل هذه اللجنة.

ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به مندوب جمهورية إيران الإسلامية الدائم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن دول مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، وأود إضافة الملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد حرص وفد بلادي على المشاركة بفعالية في أعمال هذه اللجنة منذ تأسيسها، باعتبار أنها تمثل منصة هامة للدول الأعضاء للتباحث وتبادل الأفكار حول أفضل السبل لضمان حسن تطبيق وتفسير أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي، كان وما يزال، يشكل الركيزة الأساسية للتنظيم الدولي والعلاقات الدولية، وكيفية تعزيز عمل هذه المنظمة الدولية وتأطيره بالشكل الأمثل وبما ينسجم مع الدور الذي أناطته بها إرادات الدول الأعضاء عندما تلاقت وتوافقت على اعتبار ميثاق الأمم المتحدة دستوراً للعلاقات الدولية والنص المؤسس والناظم لعمل هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية.

ولعل مبدأ حسن النية هو المبدأ الأهم الذي يجدر بنا في إطار هذه اللجنة أن نوليه جلّ اهتمامنا لدى القيام بأية مراجعة أو تقييم لواقع العلاقات الدولية أو آليات عمل الأمم المتحدة ومدى اتساقها مع أحكام ومبادئ الميثاق، وفي تفسير وتطبيق الالتزامات الدولية باعتباره واحداً من أهم المبادئ الراسخة والمستقرة في القانون الدولي.

كما يمكننا القول أن العديد من المقترحات والتوصيات التي تم تقديمها في إطار عمل هذه اللجنة منذ إنشائها قد عكست بشكل واضح حرص الدول الأعضاء على التزام بمبدأ حسن النية لدى تناولها أحكام ومقاصد ومبادئ الميثاق، والتأسيس عليها لبناء مقترحاتها التي تسعى بالدرجة الأولى للتأكيد على أهمية ضمان مراعاة وصيانة أحكام ومبادئ ومقاصد الميثاق، والتطبيق الأمثل لتلك الأحكام، وتصويب آليات العمل التي تنتهجها الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها بما يكفل الاحترام الكامل لنصوص الميثاق وعدم تجاوزها أو التعارض معها.

لقد سبق لوفد بلادي، في العام 2020، تقديم الوثيقة الرسمية المعنونة: "الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها ممثلو أعضاء الأمم المتحدة وموظفو المنظمة والتي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالمنظمة". وذلك من منطلق حرصه على الإسهام بفعالية في أعمال هذه اللجنة، والتعاون مع الدول الأعضاء لتذليل العقبات وتقريب وجهات النظر حول كافة المشاغل المتعلقة بضمان التطبيق الأمثل والمتوازن لأحكام الميثاق، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مقاصدها. في هذا السياق وفدي يتشرف بتقديم هذه الوثيقة لإدراجها على جدول أعمال اللجنة في إطار بند: " التسوية السلمية للمنازعات"، والنظر بها باعتبارها من المسائل التي تندرج في إطار ولاية هذه اللجنة والمنصوص عليها في القرار رقم 3349 (د29) لا سيما الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة العامة الأولى منه والمتضمنة إنشاء هذه اللجنة وتحديد مهامها.

السيد الرئيس،

إن السياسات التي انتهجتها بعض القوى الفاعلة على الساحة الدولية، على امتداد العقود الثلاث الماضية، قد أفرزت الكثير من حالات تجاوز الميثاق، والتلاعب بأحكامه، وتجييرها بشكل مشبوه لخدمة أجندات محددة وبطريقة انتقائية، بل وانتقامية في معظم الأحيان، وذلك عبر استحداث مفاهيم ومصطلحات وتكريس سوابق هدّامة تتعارض نصاً وروحاً مع أحكام ومبادئ ومقاصد الميثاق، وهو ما أفضى إلى حالة من انعدام الأمن والاستقرار وحتى الثقة في العلاقات الدولية ما نزال نعيش تداعياتها وآثارها المدمرة حتى اليوم.

إن هذا الأمر يحتم علينا إعادة النظر في طرائق العمل المتعثرة تلك وتقييمها، وتطوير أساليب إدارة وتنظيم العلاقات الدولية وتسوية المنازعات، بما يمكّن الأمم المتحدة من القيام بالدور الذي أناطته بها الدول الأعضاء على نحو يحفظ مصداقية هذه المنظمة وفعاليتها ويحترم سيادة واستقلال وأمن وسلامة أراضي الدول الأعضاء ومواطنيها.

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي أن يؤكد على النقاط التالية:

1- الميثاق أناط بالأمم المتحدة، وبالدول الأعضاء فيها، مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين وإرساء العلاقات الودية والتعاون وتحقيق العدالة على أساس المساواة في السيادة

واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات. ولعل الوسيلة الأبرز لتحقيق هذا الهدف تتمثل في انتهاج السبل التي نص عليها الميثاق لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وهو ما يحتم على الدول الالتزام بعدم تعطيل أو عرقلة الجهود التي تبذل لتسوية المنازعات بالطرق السلمية وبما يحول دون تسعير تلك النزاعات والامتناع عن أي عمل يمكن أن يساهم في إذكائها. في هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي المقترح المقدم من قبل حركة عدم الانحياز بشأن التسوية السلمية للخلافات، كما يدعم المقترح الروسي فيما يخص إنشاء موقع شبكي مخصص لتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وتحديث دليل تسوية المنازعات الذي أعدته الأمم المتحدة منذ عام 1992.

2- إن الأولوية التي أفردها الميثاق لخيار التسوية السلمية للنزاعات وحفظ الأمن والسلم الدوليين واستقرار العلاقات الدولية تتناقض بشدة مع التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها بعض حكومات الدول تحت مسميات مختلفة وذرائع متعددة من أجل ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية وإكراه الدول المستهدفة على انتهاج سياسات تتعارض مع مصالحها وتنتقص من سيادتها وقرارها الوطني المستقل. إن تلك التدابير اللاشرعية والتعسفية بالإضافة لما تنطوي عليه من انتهاكات للقانون الدولي ومبادئه، إنما تشكل عاملاً معطلاً لأية جهود تبذل بحسن نية لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ومن شأنها أن تفاقم تلك المنازعات وتزيد من حدتها وارتداداتها على الشعوب التي تعاني جراء تلك التدابير. لقد أكدت الأمم المتحدة مراراً عدم شرعية هذه التدابير لاسيما في إطار "إعلان مبادئ القانون الدولي للعلاقات الودية والتعاون بين الدول استناداً لميثاق الأمم المتحدة" لعام 1970 والذي صدر بإجماع وتوافق كافة الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وعليه فإن وفد بلادي يدعم المقترح المقدّم من قبل الوفد الدائم لإيران حول "التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقليل الآثار الضارة والناجمة عن التدابير القسرية الأحادية وإزالتها وتقليلها وجبرها".

3- يؤكد وفد الجمهورية العربية السورية على أن الجهود المخلصة والنوايا الحسنة ينبغي النظر إليهما على الدوام باعتبارهما المحددان الرئيسيان لأية محاولة جادة لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية وفقاً لأحكام الميثاق وما توافقت عليه دول العالم على امتداد عقود عصر التنظيم الدولي، وبالتالي فإن أية جهود تبذل سواء على

مستوى الدول أو المنظمات الحكومية الدولية لتسوية المنازعات والخلافات الدولية يُفترض ألا تشوبها أية أجندات خفية أو نوايا مبيتة حتى تكون ذات مصداقية وجدية وفاعلية حقيقة، وبما يعكس الإرادة الطيبة والصادقة لتسوية المنازعات والخلافات، كما يفترض ألا تشوبها قراءات مريبة أو محوّرة لقواعد وأحكام القانون الدولي تحرفها عن الغرض الرئيسي منها، أو السعي لتطبيق قواعد محددة دون غيرها بصورة انتقائية وكيفية وتسخيرها لخدمة أجندات مشبوهة، وهو ما يعيدنا إلى أهمية التأكيد على مراعاة مبدأ حسن النية الذي تطرقنا إليه في بداية هذا البيان.

4- يثني وفد الجمهورية العربية السورية على إنشاء مجموعة الأصدقاء للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، والذي تتشرف بلادي بأن تكون عضواً فيها، وتشيد بالجهود القيمة التي تبذلها تلك المجموعة للدفاع عن الميثاق وإعلاء قيمه، وفضح محاولات التعدي عليه أو انتهاكه أو تحريفه.

شكراً السيد الرئيس.